Arabian Gulf Journal of Humanities and Social Studies

ISSN: 3080-4086

الإصدار السادس - العدد السادس عشر || تاريخ الإصدار 2026-07-20

نحو إطار إبستمولوجي قابل للتشغيل للنظرية الاقتصادية الكلية في الاقتصاد الإسلامي: دمج المتغيرات الأخلاقية والمؤسسية في النماذج الاقتصادية

Towards an Operational Epistemological Framework for Islamic Macroeconomic Theory: Integrating Ethical and Institutional Variables into Economic Models

د. مصعب رشدي خليل

Dr. Musab Rushdi Khalil

أستاذ مساعد– الكلية المتوسطة للعلوم الامنية – قسم العلوم الادارية والمعلوماتية – جامعة الاستقلال

https://orcid.org/0000-0001-9782-9912

اريحا . فلسطين

DOI: https://doi.org/10.64355/agjhss61637

مجلة خليج العرب للدراسات الإنسانية والاجتماعية || هذه المقالة مفتوحة المصدر موزعة بموجب شروط وأحكام ترخيص مؤسسة المشاع الإبداعي(CC BY-NC-SA)

الملخص:
تهدف هذه الدراسة إلى تطوير إطار إبستمولوجي قابل للتشغيل للنظرية الاقتصادية الكلية الإسلامية، من خلال دمج المتغيرات الأخلاقية والمؤسسية في النماذج الاقتصادية وتنطلق الدراسة من إشكالية معرفية تتمثل في غياب إطار نظري متكامل يحقق ثلاثة شروط مترابطة, تحديد الأسس الإبستمولوجية للنظرية الاقتصادية الإسلامية بصورة منهجية، وترجمة هذه الأسس إلى متغيرات اقتصادية قابلة للنمذجة، وتوضيح العلاقة الديناميكية بين المؤسسات الإسلامية والأداء الاقتصادي الكلي كما تعتمد الدراسة على منهجية نوعية تحليلية مكونة من أربع مراحل: المراجعة المنهجية للأدبيات، والتحليل المقارن التفكيكي، وبناء الإطار المفاهيمي، وتطوير النموذج التشغيلي.

توصلت الدراسة إلى أربع نتائج رئيسية: أولا تجاوز مقاربة الهندسة العكسية التي تكتفي بتكييف النماذج الغربية مع الضوابط الشرعية، نحو بناء إبستمولوجي مستقل ينطلق من الرؤية المعرفية التوحيدية , ثانيا إثبات أن الأخلاق والمؤسسات التوزيعية الإسلامية ليست قيوداً خارجية تعيق الكفاءة، بل هي متغيرات داخلية بنيوية تسهم في صياغة سلوك الفرد وتوجيه المسار الكلي نحو توازن اقتصادي واجتماعي متزامن، وهو ما يعرف بالداخلية الأخلاقية, ثالثا تقديم نموذج مفاهيمي يثبت أن الكفاءة التخصيصية والعدالة التوزيعية في المنظور الإسلامي ليستا غايتين متصادمتين، بل هما وجهان لعملة واحدة, رابعا وضع خارطة طريق منهجية ورياضية تنقل الاقتصاد الإسلامي من التنظير الوصفي إلى التشغيل القياسي والكمي، من خلال ثلاث آليات: التأثير السلوكي المباشر، والتأثير المؤسسي الهيكلي، والتعلم التطوري المستمر .

وتتمثل المساهمة العلمية للدراسة في أربعة مستويات: سد الفجوة الإبستمولوجية في الأدبيات الاقتصادية الإسلامية، وإثراء النقاشات العالمية حول الاقتصاد الأخلاقي والمؤسسي، وتطوير منهجية النمذجة في الاقتصاد الإسلامي، وتمهيد الطريق للنمذجة القياسية المستقبلية من خلال صياغة اثنتي عشرة فرضية قابلة للاختبار وجدول تشغيل يربط كل مفهوم أخلاقي أو مؤسسي بمؤشر اقتصادي قابل للقياس كما وتوصي الدراسة صناع السياسات بدمج مؤسستي الزكاة والوقف في الخطط التنموية، وتحفيز أدوات التمويل القائم على المشاركة، وتبني مؤشرات الرفاه الشامل بدلا من الناتج المحلي الإجمالي فقط، وتحسين مؤشرات الحوكمة والمؤسسات كما تدعو المؤسسات الأكاديمية إلى تطوير المناهج التعليمية، والتركيز على النمذجة القياسية والكمية، وتعزيز البحث البيني والمشترك، وتعميق الصلة بالنقاشات العالمية في الاقتصاد الأخلاقي والمؤسسي.

الكلمات المفتاحية: إطار إبستمولوجي، الاقتصاد الكلي الإسلامي، الداخلية الأخلاقية، المتغيرات المؤسسية، النمذجة الاقتصادية، مقاصد الشريعة، الاقتصاد الأخلاقي، الاقتصاد المؤسسي.

Abstract:

This study aims to develop an operational epistemological framework for Islamic macroeconomic theory by integrating ethical and institutional variables into economic models. The study addresses a fundamental epistemological gap characterized by the absence of a comprehensive theoretical framework that fulfills three interrelated conditions: systematically identifying the epistemological foundations of Islamic economic theory, translating these foundations into economically modifiable variables, and clarifying the dynamic relationship between Islamic institutions and macroeconomic performance. The study adopts a qualitative analytical methodology comprising four stages: systematic literature review, comparative theoretical analysis, conceptual framework development, and operational model formulation.

The study reached four main findings. First, it transcends the reverse engineering approach that merely adapts Western models to Shariah compliance, toward an independent epistemological construction rooted in the Tawhidi epistemological worldview. Second, it demonstrates that Islamic ethics and redistributive institutions are not external constraints hindering efficiency, but rather endogenous structural variables that shape individual behavior and guide the macroeconomic path toward simultaneous economic and social equilibrium—a concept termed "ethical endogeneity." Third, it presents a conceptual model proving that allocative efficiency and distributive justice in the Islamic perspective are not conflicting goals but two sides of the same coin. Fourth, it provides a methodological and mathematical roadmap that moves Islamic economics from descriptive theorizing

to quantitative operationalization, through three mechanisms: direct behavioral transmission, structural institutional channels, and continuous evolutionary learning.

The scientific contribution of this study lies in four levels: bridging the epistemological gap in Islamic economic literature, enriching global debates on moral and institutional economics, developing modeling methodology in Islamic economics, and paving the way for future econometric modeling by formulating twelve testable hypotheses and an operationalization matrix linking each ethical or institutional concept to measurable economic indicators. The study recommends that policymakers integrate Zakat and Waqf institutions into development plans, promote risk-sharing financing instruments, adopt comprehensive well-being indicators beyond GDP, and improve governance and institutional quality indicators. It also calls upon academic institutions to develop educational curricula, emphasize quantitative and econometric modeling, foster interdisciplinary and collaborative research, and deepen engagement with global debates in moral and institutional economics.

Keywords: L Epistemological Framework, Islamic Macroeconomics, Ethical Endogeneity, Institutional Variables, Economic Modeling, Maqasid al-Shariah, Moral Economy, Institutional Economics.

الإطار العام للدراسة

1.1 مقدمة

يمثل الاقتصاد الإسلامي مجالا معرفيا مثيرا للجدل في الأوساط الأكاديمية العالمية ليس بسبب نقص التراث الفكري الإسلامي الغني، ولكن بسبب التحديات الإبستمولوجية الكبيرة التي تواجه تحويل هذا التراث إلى نظرية اقتصادية كلية قابلة للتطبيق و الاختبار التجريبي (Zaman, 2012, p. 138) فقد شهدت العقود الأخيرة توسعا مؤسسيا مذهلا في التمويل والمصارف الإسلامية بأصول تجاوزت تريليوني دولار، ولكن التطور في النظرية الاقتصادية الكلية ظل محدودا حيث انصبّ الجهد الأكاديمي على تكييف الأدوات التقليدية مع الضوابط الشرعية بدلا من بناء نموذج معرفي مستقل (Choudhury, 2025, p. 53), هذا الاعتماد على الهندسة العكسية للفرضيات الغربية أوجد أزمة هوية هيكلية، يمكن وصفها بـ"التبعية المنهجية" (Khan, 2014, p. 25).

في المقابل، تشهد الأدبيات الاقتصادية العالمية نقاشا متزايدا حول عجز النماذج النيولبرالية والكينزية عن تفسير الأزمات المالية، وعدم المساواة، والتدهور البيئي، حيث فشلت نماذج التوازن العام العشوائي الديناميكي (DSGE) في التنبؤ بأزمة 2008 (Stiglitz, 2018, p. 72), هذا الانسداد المعرفي أسفر عن اهتمام دولي بإعادة دمج الاقتصاد الأخلاقي والمؤسسي في التحليل الكلي, وفي هذا السياق، يقدم البحث إطاراً إبستمولوجياً قابلاً للتطبيق يجيب عن سؤال أساسي: كيف تستوعب النماذج الاقتصادية الكلية الأخلاق والمؤسسات كمتغيرات داخلية وليس كإضافات خارجية؟

1.2 مشكلة الدراسة

تتمثل مشكلة الدراسة في التحدي الإبستمولوجي في النظرية الاقتصادية الكلية الإسلامية ، والذي يظهر في فشل النماذج السائدة - نيوكلاسيكية كانت أم كينزية - في دمج القيم الأخلاقية والمؤسساتية كمتغيرات داخلية في بنيتها التحليلية, هذا الفشل يشكل عائقا أمام إنشاء نظرية إسلامية أصيلة، رغم كثرة الكتابات الفقهية والوعظية فالمشكلة الحقيقية هي الانفصام المعرفي بين المفاهيم الإسلامية الكبرى (العدالة، المسؤولية، الزكاة، الوقف) والنماذج التحليلية التي تدرج هذه القيم في دوال منفعة مادية ترتكز على فرضية Homo Economicus, وقد وصف مهدي أسوتاي (Asutay, 2012, p. 100) هذه الظاهرة بـ"تغلب الإنسان الاقتصادي على الإنسان الإسلامي".

وتظهر الخطورة في أزمتين: معرفية حيث تعاني الدراسات من تبعية إبستمولوجية مجزأة (Zaman, 2015, p. 210), وعملية حيث أصبحت القيم الأخلاقية مجرد خطاب دون تأثير فعلي، وهو ما يعرف بالفشل الاجتماعي للتمويل الإسلامي, كما تتفاقم المشكلة في حالات إبسيلون (Azmat & Subhan , 2021,)، حيث تلتزم المؤسسات بالقواعد الشكلية دون تأثير جوهري , لذا تظهر حاجة ملحة لإطار إبستمولوجي جديد يدمج الأخلاق والمؤسسات في بنية النموذج ذاته، خاصة في ظل النقاشات العالمية حول بدائل تدمج العدالة الاجتماعية. (Aydin, 2013)

1.3 أسئلة الدراسة

السؤال الرئيس: كيف يمكن تطوير إطار إبستمولوجي قابل للتشغيل يدمج المتغيرات الأخلاقية والمؤسسية في النظرية الاقتصادية الكلية الإسلامية، بما يسمح ببناء نماذج كمية قابلة للاختبار؟

الأسئلة الفرعية

1. ما الحدود الإبستمولوجية للنموذج السائد في تمثيل السلوك الاقتصادي؟
2. كيف يمكن إعادة تعريف الفاعل الاقتصادي في الإسلام بصورة قابلة للنمذجة؟
3. ما المتغيرات الأخلاقية والمؤسسية التي ينبغي اعتبارها داخلية في النموذج الكلي؟
4. كيف يمكن تحويل هذه المتغيرات إلى إطار مفاهيمي يمهد لاشتقاق فرضيات كمية؟

1.4 أهداف الدراسة

الأهداف التحليلية: تفكيك الإبستمولوجيا الوضعية للنموذج التقليدي، وتحليل افتراضاته الأساسية (العقلانية المطلقة، المنفعة الحدية، التوازن العام) وتعاملها مع الأخلاق والمؤسسات كمتغيرات خارجية.

الأهداف البنائية: صياغة إطار معرفي متماسك للاقتصاد الكلي الإسلامي ينطلق من القرآن والسنة ومقاصد الشريعة، وبناء نموذج مفاهيمي يوضح العلاقات الديناميكية بين الأخلاق والمؤسسات والمخرجات الكلية.

الأهداف التفسيرية تفسير تأثير القيم الأخلاقية والمؤسسية في سلوك الفاعلين (الاستهلاك، الادخار، الاستثمار، الإنتاج) وانعكاسه على الاقتصاد الكلي، واقتراح مسار لترجمة الإطار إلى فرضيات قابلة للاختبار.

1.5 اهمية الدراسة

تكمن اهمية الدراسة في المساهمة العلمية والتي تتحدد في أربع نقاط:

1- سد الفجوة الإبستمولوجية عبر حل معضلة "التشغيل المعرفي"

2- إثراء النقاشات العالمية حول الاقتصاد الأخلاقي والمؤسسي من منظور إسلامي مع الحفاظ على الخصوصية المعرفية

3- تطوير منهجية النمذجة بتحويل المفاهيم الأخلاقية والمؤسسية إلى متغيرات قابلة للقياس

4- تمهيد الطريق للنمذجة القياسي من خلال صياغة شبكة علاقات داخلية تفتح أفقاً لنماذج DSGE ومحاكاة حاسوبية تعكس خصوصية الاقتصاد الإسلامي.

1.6 منهجية الدراسة

تعتمد الدراسة منهجية نوعية تحليلية بأربع مراحل:

المرحلة الأولى: المراجعة المنهجية للأدبيات: جمع وتحليل الأدبيات في ثلاثة مجالات (تطور الاقتصاد الإسلامي، الاقتصاد الأخلاقي، الاقتصاد المؤسسي) من قواعد بيانات معتمدة والكتب العالمية.
المرحلة الثانية: التحليل المقارن التفكيكي: مقارنة الافتراضات التأسيسية للاقتصاد التقليدي مع الإطار الإسلامي عبر أربعة مفاهيم: طبيعة الإنسان الاقتصادي، الرفاه الشامل، الكفاءة التوزيعية، والدور الهيكلي للمؤسسات.

المرحلة الثالثة: بناء الإطار المفاهيمي: رسم مخطط يربط خطيا وديناميكيا بين القيم الأخلاقية، والمؤسسات الإسلامية، والسلوك الاقتصادي، والمخرجات الكلية.

المرحلة الرابعة: تطوير النموذج التشغيلي: تحويل العلاقات المفاهيمية إلى صياغات أولية مع تحديد المتغيرات القابلة للقياس والعلاقات الرياضية والأجندة البحثية.

1.7 حدود الدراسة

الحدود الموضوعية: التركيز على المستوى الكلي، وعدم تقديم نموذج قياسي جاهز بل الأسس المفاهيمية.

الحدود المنهجية: البحث تأسيسي (نوعي تحليلي) دون اختبارات تجريبية

الحدود الزمانية: التركيز على الأدبيات المعاصرة (آخر 10 سنوات) مع الاستفادة من الأعمال الكلاسيكية.

الحدود المكانية: تناول الاقتصاد الإسلامي كنظرية عامة دون ارتباط بدولة محددة.

الإطار النظري والدراسات السابقة

2.1مقدمة

يشكل الاقتصاد الإسلامي مجالا معرفيا يتراوح بين الطموح النظري والتطبيق العملي، حيث شهد توسعا منظوميا في التمويل والمصارف الإسلامية، بينما ظل تقدمه على مستوى النظرية الكلية محدودا، مع تركيز الجهد على تعديل الأدوات التقليدية بدلا من إنشاء نموذج معرفي مستقل، وهو ما وصفه النقاد بأنه "فشل إبستمولوجي" (Choudhury, 2025, p. 52), ينقسم الفصل إلى خمسة محاور: نقد النماذج الكلية السائدة، والإبستمولوجيا التوحيدية كبديل، والاقتصاد الأخلاقي والمؤسسي كجسور مشتركة، وتطور النظرية الإسلامية ومدارسها، ومراجعة محاولات دمج المتغيرات الأخلاقية والمؤسسية، مع تحديد الفجوة البحثية. (Khan, 2014, p. 15)

2.2 نقد النماذج الاقتصادية الكلية السائدة

2.2.1 حدود نماذج التوازن العام العشوائي الديناميكي (DSGE)

تشكل نماذج DSGE الأساس للاقتصاد الكلي الحديث، بافتراضاتها حول عقلانية الفاعلين وتوازن الأسواق وقد أظهرت أزمة 2008 عجزها البنيوي عن التنبؤ وتفسير انتقال الصدمات (Stiglitz, 2018, p. 72), فقد فشلت في احتواء دور القيم الأخلاقية، والثقة المؤسسية، والعدالة التوزيعية، مما يجعلها غير قادرة على تفسير الاقتصاد الإسلامي حيث تعد هذه المتغيرات جوهر النظام, وقد أشار كولاندر وآخرون

(Colander et al. , 2008, p. 238) إلى أن اعتمادها على افتراضات مبسطة وغير دقيقة يجعلها غير مناسبة لتحليل الاقتصادات التي تدمج الأخلاق والمؤسسات كمتغيرات داخلية، مما دفع الباحثين لاستكشاف نماذج DSGE معدلة للاقتصاد الإسلامي (Dahani & Aboulaich, 2018).

2.2.2 قصور النماذج الكينزية والنيوكلاسيكية في استيعاب الأخلاق

تستند هذه النماذج إلى إبستمولوجيا وضعية تفصل الحقائق عن القيم، وتتعامل مع الأخلاق والمؤسسات كمتغيرات خارجية, وقد نقد هيلاري بوتنام وفيفيان والش (Putnam & Walsh, 2012, p. 45) ادعاء الحياد القيمي، وأكد أماديا سن (Sen, 1987, p. 35) أن الأخلاق والاقتصاد كانا متداخلين في نشوء الاقتصاد الحديث، وأن فصلهما أفقره وفي السياق الإسلامي، يتزايد القصور لأن الأخلاق تشكل جوهر النظام الاقتصادي.

2.2.3 الفجوة في النماذج الاقتصادية الإسلامية القائمة

تعاني النماذج الإسلامية من تبعية منهجية حيث تكتفي بتعديل النماذج الغربية وإضافة ضوابط شكلية، دون بناء نموذج معرفي مستقل، وهي ظاهرة وصفها أسعد زمان (Zaman, 2015, p. 248) بأنها تكيف إبستمولوجي مجزأ وتتجلى الفجوة في غياب نماذج كلية تدمج الزكاة والوقف وتقاسم المخاطر كمتغيرات داخلية، مما يستدعي إعادة صياغة النماذج الأساسية كـ IS-LM لتكون متوافقة مع الشريعة (Mujib et al., 2026, p. 214).

2.3 الإبستمولوجيا التوحيدية كبديل معرفي

2.3.1 المفهوم والمرتكزات

في مقابل الإبستمولوجيا الوضعية، يقدم مسعود شودري (Choudhury, 2011, p. 15) الإبستمولوجيا التوحيدية التي تستمد المعرفة من الوحي، وتعتبر العلاقات بين الظواهر تكاملا وتآزرا, ويطور نموذج IIE (التفاعل، التكامل، التطور) الذي يجعل الأخلاق جزءا داخليا من النموذج الاقتصادي وتتأسس على ثلاث مرتكزات: التوحيد كأصل أنطولوجي والمعرفة من الوحي والعقل ، والمقاصد كغاية للفعل الاقتصادي .

2.3.2 الإبستمولوجيا التوحيدية مقابل الوضعية

جدول رقم (1) الإبستمولوجيا الوضعية مقابل الإبستمولوجيا التوحيدية

المحور	الإبستمولوجيا الوضعية	الإبستمولوجيا التوحيدية
مصدر المعرفة	التجربة الحسية فقط	الوحي، العقل، والتجربة
طبيعة الواقع	مادي، قابل للاختزال	متكامل، مادي وروحي وأخلاقي
الفاعل الاقتصادي	تعظيم المنفعة الذاتية	توازن بين المصلحة والمسؤولية
الأخلاق	متغير خارجي	متغير داخلي

المصدر : اعداد الباحث

2.3.3 نموذج IIE: التفاعل، التكامل، التطور

يمثل نموذج IIE (التفاعل، التكامل، التطور) الآلية الديناميكية التي تعمل من خلالها الإبستمولوجيا التوحيدية في الأنظمة الاجتماعية والاقتصادية وقد طور مسعود العالم شودري (Choudhury,2019) هذا النموذج لوصف عملية التعلم المعرفي المستمرة، حيث تُفهم المتغيرات الاقتصادية على أنها مترابطة عضوياً، وتتطور من خلال عملية تعلم ديناميكية مستمرة.

التفاعل (Interaction): يشير إلى العلاقات التبادلية بين المتغيرات الاقتصادية والأخلاقية والمؤسسية، حيث يؤثر كل متغير في الآخر ويتأثر به وقد أوضح مسعود العالم شودري (Choudhury, 2024) أن التفاعل المستمر بين المتغيرات هو الذي يؤسس لما يسمى بـ "الداخلية الأخلاقية" في النماذج الكلية وقد تم تعريف هذه العملية بأنها "عملية شورية" (shuratic process) أو "عملية تفاعلية تكاملية تطورية" (IIE-learning process) تشكل جوهر منهجية السببية الدائرية واستمرارية النموذج الموحد للواقع في الاقتصاد السياسي الإسلامي .

التكامل (Integration): يشير إلى اندماج المتغيرات المختلفة في كل متكامل، حيث لا يمكن فهم أي متغير بمعزل عن الآخرين. وقد طبق مسعود العالم شودري (Choudhury, 2022) هذا المبدأ في دراسته حول "النموذج التوحيدي العضوي للشريعة وتطبيقاته الاجتماعية-العلمية"، مؤكداً أن الأخلاق في هذا النموذج ليست متغيراً خارجياً يُضاف إلى النموذج، بل هي جزء داخلي منه.

التطور (Evolution): يشير إلى الديناميكية المستمرة للنظام، حيث تتطور العلاقات بين المتغيرات من خلال عملية تعلم مستمرة، مما يجعل النموذج قادرا على التكيف مع المتغيرات الزمانية والمكانية وقد أشار مسعود العالم شودري إلى أن هذه الخاصية التطورية تميز النموذج التوحيدي عن النماذج التقليدية التي تفترض الثبات أو التوازن كحالة طبيعية. (Choudhury, 2025)

2.3 الاقتصاد الأخلاقي والمؤسسي الحديث

2.3.1 الاقتصاد الأخلاقي: من النمذجة إلى التضمين

شهد العقدان اهتماما بإعادة الأخلاق والعدالة، حيث قدم فهر وشميت (Fehr & Schmidt, 1999, p. 820) نموذجا للعدالة في دوال المنفعة، وأكد صموئيل بولز (Bowles, 2016, p. 85) أن الحوافز المادية ليست بديلاً عن المواطن الجيد، وأضاف أكرلوف وكرانتون (Akerlof & Kranton, 2000, p. 735) أن الهوية يمكن اعتبارها متغير يؤثر في السلوك الاقتصادي.

2.3.2 الاقتصاد المؤسسي: القديم والجديد والإسلامي

ينقسم الاقتصاد المؤسسي إلى نوعين: القديم الذي يعتبر المؤسسات أنماط تفكير وعمل، والجديد الذي يراها كقواعد للعبة هذا التغير يفتح حوارا مع الاقتصاد الإسلامي حيث تصبح الأخلاق والمؤسسات أجزاء داخلية, وقد طور فورقاني وآخرون (Furqani & Mulyany, 2020, p. 442) مفهوم الداخلية الأخلاقية كأساس للاقتصاد الإسلامي مؤكدين أن الأخلاقيات الداخلية في السلوك الفردي لها آثار كلية.

2.4 تطور النظرية الاقتصادية الإسلامية ومدارسها

2.4.1 المراحل التكوينية والنقدية

بدأت النظرية بالأعمال الأساسية للسيد نقيب العطاس (Naqvi, 1981, p. 50) الذي قدم الاقتصاد المنزلي، ثم مرحلة التأصيل مع عمر شابرا (Chapra, 2000, p. 120) الذي ربط التنمية بمقاصد الشريعة, واجهت النظرية نقدا منهجيا من أسعد زمان (Zaman, 2012, p. 145)

الذي دعا إلى أسس إبستمولوجية مستقلة، ومحمد أكرم خان (Khan, 2014, p. 25) الذي حدد أسباب التعثر في غياب الرؤية والاعتماد على وسائل غربية.

2.4.2 المدارس الفكرية المعاصرة

تتميز ثلاث مدارس: مدرسة تشودري الإبستمولوجية الموحدة (Choudhury, 2019, p. 55) التي ترى التوحيد أساسا للمعرفة الاقتصادية، ومدرسة شابرا المقاصدية (Chapra, 2008, p. 30) التي تربط الاقتصاد بمقاصد الشريعة وتخاطب صانعي السياسات، ومدرسة أسوتاي السياسية- الاقتصادية (Asutay, 2007, p. 10) التي تركّز على البعد الاجتماعي وتنتقد الفشل الاجتماعي في التمويل الإسلامي.

2.4.3 نقد تيمور كوران وإشكالية التوطين المؤسسي

يقدم تيمور كوران (Kuran, 2004, p. 85) في كتابه "الإسلام والمال" نقداً للاقتصاد الإسلامي من منظور الاقتصاد المؤسسي، متهماً إياه بالتركيز على الشكليات القانونية بدلاً من الجوهر الأخلاقي. وفي كتابه اللاحق "الانحراف الطويل" (Kuran, 2011, p. 200)، وسع كوران نقدَه ليشمل النظام القانوني الإسلامي ككل، متهما إياه بإعاقة التنمية الاقتصادية في الشرق الأوسط عبر قرون.

وقد قوبل نقد كوران بردود متعددة، بعضها ركز على المغالطات التاريخية والمنهجية في تحليله (Çizakça, 2011)، وبعضها الآخر اعترف بصحة بعض انتقاداته حول الفجوة بين المثال والواقع في الاقتصاد الإسلامي المعاصر (El-Mesawi & Ahmed, 2022), وتكمن أهمية هذا النقد في أنه يطرح سؤالا جوهريا حول كيفية تحويل المبادئ الإسلامية إلى مؤسسات اقتصادية فاعلة، وهو السؤال الذي يشكل محور هذا البحث.

2.5 محاولات دمج المتغيرات الأخلاقية والمؤسسية

2.5.1 النماذج الكلية الإسلامية: من التكييف إلى التأسيس

شهدت السنوات الأخيرة محاولات متزايدة لبناء نماذج اقتصادية كلية تنطلق من أسس إسلامية، بدلا من مجرد تكييف النماذج التقليدية, وقد قدم الجارحي (Al-Jarhi, 2017) نموذجا اقتصاديا كليا إسلاميا يعتمد على نظام قائم على المشاركة في الأرباح، ويتجاوز نموذج IS-LM الكلاسيكي الجديد نحو هيكل اختلال توازن أكثر واقعية, وقد طبق الجارحي هذا النموذج في تحليل السياسات النقدية والمالية، موضحا كيف يمكن تحقيق الاستقرار الاقتصادي دون اللجوء إلى سعر الفائدة. (Al-Jarhi, 2020)

كما قدم شيخ (Shaikh, 2018) نموذجاً اقتصاديا كليا يدمج أسس "الاقتصاد الأخلاقي الإسلامي"، ويناقش المتغيرات المحتملة مثل الإنفاق الخيري، وتجنب الإسراف، ودور مؤسسات الزكاة والوقف في تحقيق الاستقرار الاقتصادي, وقد طور شيخ هذا النموذج ليشمل أخلاقا داخلية المنشأ ومؤسسات قادرة على التكيف، مما يقترب من فكرة "الإطار الإبستمولوجي القابل للتشغيل" التي يسعى هذا البحث إلى بلورتها. (Shaikh, 2021)

وفي سياق مشابه، قدم خان وسيد (Khan & Syed, 2022) نموذجا للاقتصاد الكلي الإسلامي يدمج المتغيرات الأخلاقية والمؤسسية من خلال نهج توحيدي، وقد نشرت دراستهم في مجلة International Journal of Islamic and Middle Eastern Finance and Management المفهرسة في Scopus, ويركز نموذجهم على كيفية تأثير القيم الأخلاقية والمؤسسات الإسلامية في متغيرات الاقتصاد الكلي مثل النمو والاستقرار والعدالة.

2.5.2 دراسات حديثة (2024-2026)

شهدت السنوات الأخيرة تقدم ملحوظ في الأبحاث التي تهدف إلى بناء نماذج كلية إسلامية أكثر دقة وقابلية للتطبيق, فقد قدم مجيب واخرون (Mujib et al. , 2026) نموذج IS-π/LM يظهر أن التوازن الاقتصادي الكلي يمكن تحقيقه دون الاعتماد على أسعار الفائدة، حيث يحل معدل المشاركة في الأرباح (π) محل سعر الفائدة كعامل رئيسي للاستثمار والطلب على النقود، مما يضمن ارتباط أقوى بين القطاع المالي والاقتصاد الحقيقي. وتوصلت الدراسة إلى أن هذا الإطار يسهم في تطوير نموذج اقتصادي إسلامي متميز وأخلاقي وموجه نحو الإنتاجية . (Mujib et al. , 2026)

كما قدمت دراسة (Alavi, 2024, p. 2) تحليلا للمؤشرات الكلية في بناء النظام المالي الإسلامي، موضحةً أن الأنظمة المالية الإسلامية والتقليدية لديها أسس أخلاقية وفلسفية مختلفة، مما يستدعي تطوير مؤشرات كلية خاصة تعكس هذه الخصوصية.

2.5.3 محاولات "تشغيل" المقاصد

يعتبر تحويل المقاصد الأخلاقية إلى متغيرات قابلة للقياس والنمذجة من أكبر التحديات التي تواجه الباحثين في الاقتصاد الإسلامي, وقد قدم أماروه وماستورين (Amaroh & Masturin 2018) إطارا مقترحا لمؤشر يعتمد على مقاصد الشريعة للبنوك الإسلامية، يهدف إلى قياس مدى التزام البنوك الإسلامية بتحقيق المقاصد الخمس وقد طبقا هذا الإطار على عينة من البنوك الإسلامية، وأظهرا إمكانية قياس المتغيرات الأخلاقية وتحويلها إلى مؤشرات كمية.

كما قدمت دراسة كوركوت حول مؤشرات الإسلاموية نقدا منهجيا لهذه المؤشرات التي تهدف إلى قياس مدى توافق الحوكمة والهياكل الاقتصادية والسياسات الاجتماعية مع المبادئ الإسلامية , وأشارت الدراسة إلى أن هذه المؤشرات تعتمد بشكل كبير على قياسات علمانية وغربية مثل النمو الاقتصادي والليبرالية السياسية، مما قد يشوه الطبيعة الشاملة والقائمة على القيم للإسلام. ودعت الدراسة إلى تضمين الأسس الإبستمولوجية الإسلامية في بناء هذه المؤشرات، لتطوير نموذج أكثر دقة للإسلاموية. (Korkut, 2025)

وقدمت دراسة اسكريا (Ascarya, A. , 2022) عن دور التمويل الاجتماعي الإسلامي في زمن جائحة كوفيد-19، تحليلاً لكيفية دور مؤسسات الزكاة والوقف في استقرار الاقتصاد الكلي أثناء الأزمات، مما يوفر أساساً لدمج هذه "المتغيرات المؤسسية" في نماذج التقلبات الاقتصادية. وقد أشارت دراسة فضيلة وزينوري إلى أن الزكاة تعمل كمثبت اقتصادي كلي في المدى القصير من خلال تحسين القوة الشرائية للفقراء، وتسهيل الاستهلاك، وزيادة الطلب الكلي، وتقليل الفقر متعدد الأبعاد. (Fadhilla & Zaenuri, 2025)

2.6 الفجوة البحثية

تتبلور الفجوة في أربعة أبعاد مترابطة:

أولاً: الفجوة المفاهيمية معظم الدراسات السابقة مثل كتب وابحاث مسعود قادري وهيثم قادر ركزت إما على التنظير الفلسفي المجرد للاقتصاد الإسلامي على مستوى الميتافيزيقيا، أو على الدراسات الفقهية للامتثال الشكلي في المعاملات المالية, و تعاني المكتبة الاقتصادية من نقص واضح في منهجية علمية منضبطة تترجم الأسس المعرفية الإسلامية إلى متغيرات اقتصادية كلية داخلية يمكن إدراجها مباشرة في معادلات النمذجة الاقتصادية القياسية (Kader, 2021 ; Khan & Syed, 2022)

ثانياً: الفجوة المنهجية, تفتقر الأدبيات الحالية إلى ترجمة منهجية للأسس الإبستمولوجية إلى متغيرات اقتصادية قابلة للنمذجة, فبينما توجد دراسات نظرية حول الأخلاق والمؤسسات في الاقتصاد الإسلامي، إلا أن معظمها يبقى في المستوى المفاهيمي دون الوصول إلى متغيرات قابلة للقياس والاختبار (Shaikh, 2018; Uddin, 2024).

ثالثا: الفجوة التطبيقية, رغم وجود دراسات حديثة ومتميزة تناولت الأبعاد المؤسسية لبعض الأدوات مثل الوقف إلا أن هذه الأدبيات تدرس المؤسسات بشكل قطاعي معزول (Micro/Meso-level), ولا يوجد حتى الآن - في حدود علم الباحث - إطار إبستمولوجي تشغيلي يشرح بشكل ديناميكي كيف تؤثر الشبكة المؤسسية الإسلامية مجتمعة (الزكاة، الوقف، تقاسم المخاطر، إلغاء الفائدة) على مخرجات الاقتصاد الكلي مثل الاستقرار، والتوازن، وحجم الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري العام. Afnandito, (Kurniawan, & Prawiranegara, 2025 ; 2025).

رابعا: الفجوة الإبستمولوجية, تعاني الدراسات في الاقتصاد الإسلامي من ضعف الصلة بالنقاشات العالمية في الاقتصاد الأخلاقي والاقتصاد المؤسسي، مما يؤدي إلى عزلت ها المعرفية وعدم قدرتها على المشاركة في الحوار الأكاديمي العالمي

(Asutay, 2012 ; Yılmaz, 2026). وهذا يتطلب وضع الاقتصاد الإسلامي في سياق النقاشات العالمية، مع الحفاظ على خصوصيته المعرفية.

تأتي هذه الدراسة الحالية لمعالجة هذه الفجوات الأربع معا عن طريق تقديم إطار إبستمولوجي متكامل ومستقل، يبدأ من الرؤية الإسلامية للعالم ليعيد تعريف الفاعل الاقتصادي، ومفهوم الرفاه، ومفهوم الكفاءة ، بما يضمن أن تبقى الأبعاد الأخلاقية مهمة، وبما يسهل بناء نماذج كمية واختبار فرضيات قياسية في المستقبل تساهم في إثراء النقاشات الاقتصادية العالمية ببديل علمي حقيقي وموثوق.

2.7 الموقع النظري (Theoretical Positioning)

يتقاطع البحث مع أربعة تيارات فكرية:

1- الاقتصاد الكلي التقليدي: يرفض البحث افتراض الحياد القيمي وعزل الأخلاق والمؤسسات كمتغيرات خارجية، معتبرا ذلك سبب عدم قدرة النماذج على تفسير الأزمات (Stiglitz, 2018; Lawson, 1997).

2- الاقتصاد المؤسسي الجديد: يتفق مع أهمية المؤسسات كقواعد للعبة (North, 1990; Williamson, 2000)، لكنه يختلف في اعتبار المؤسسات في الرؤية الإسلامية تمثيلا للقيم الأخلاقية، وجزءا داخليا من النموذج (Qurrata et al. , 2025)

3- الاقتصاد الأخلاقي: يندرج ضمن الاتجاهات الحديثة لإعادة الأخلاق والعدالة (Bowles, 2016; Fehr & Schmidt, 1999)، لكنه يستمد أخلاقه من المصادر الإسلامية بدلاً من النسبية أو النفعية (Kader, 2021).

4- الاقتصاد الإسلامي: ينطلق من الإبستمولوجيا التوحيدية (Choudhury, 2014, 2019)، ويسعى لتجاوز التنظير الفلسفي إلى التشغيل مما يميزه عن الدراسات السابقة (Zaman, 2015; Khan, 2014).

جدول رقم (2) جدول التيارات الفكرية

التيار الفكري	نقاط الاتفاق	نقاط الاختلاف
الاقتصاد الكلي التقليدي	الإقرار بأهمية النمذجة الرياضية والتحليل الكمي	رفض الحياد القيمي، ورفض التعامل مع الأخلاق والمؤسسات كمتغيرات خارجية
الاقتصاد المؤسسي الجديد	الإقرار بأهمية المؤسسات كقواعد للعبة	اعتبار المؤسسات تجسيداً للقيم الأخلاقية وليس مجرد قيود خارجية
الاقتصاد الأخلاقي	الإقرار بضرورة إعادة إدخال الأخلاق في التحليل الاقتصادي	استمداد الأخلاق من المصادر الإسلامية بدلاً من النسبية الأخلاقية
الاقتصاد الإسلامي	الانطلاق من الإبستمولوجيا التوحيدية	تجاوز التنظير الفلسفي نحو التشغيل

المصدر : إعداد الباحث

3. بناء الإطار الإبستمولوجي المقترح

مقدمة

يمثل تطوير إطار إبستمولوجي فعّال في الاقتصاد الكلي الإسلامي خطوة أساسية لتجاوز "التبعية المنهجية" التي ميزت العديد من الدراسات المعاصرة، إذ يتطلب الانتقال بالقيم الأخلاقية والمؤسسات من النظرية المعيارية إلى النمذجة التحليلية إنشاء نموذج معرفي مستقل يستند إلى الرؤية الكونية الإسلامية (Choudhury, 2025 ; Mir-Moezi, 2022), ومن خلال الفجوة في الفصل الثاني المتعلقة بعدم وجود إطار إبستمولوجي متكامل يلبي ثلاثة شروط: تحديد الأسس الإبستمولوجية، وتحويلها إلى متغيرات قابلة للنمذجة، وتوضيح العلاقة الديناميكية بين المؤسسات والأداء الكلي، يسعى هذا الفصل إلى تقديم اللبنات المعرفية عبر أربعة محاور: الأسس المعرفية، والمبادئ الأخلاقية والمقاصدية، والمؤسسات وآليات تأثيرها، والنموذج التشغيلي الأولي.

3.1 الأسس المعرفية والفلسفية للإطار المقترح

ينطلق الإطار من أسس معرفية ترفض الفصل بين الواقع والقيمة، وتبنى من ثلاثة أسس مترابطة: التوحيد، والاستخلاف، ومقاصد الشريعة.

3.1.1 التوحيد كأساس معرفي شامل (Tawhidi Epistemology)

يمثل التوحيد المبدأ المعرفي الأساسي الذي يربط بين الخالق والمخلوق، والمادي بالروحي، والجزئي بالكلي في نظام متكامل, وقد ذكر مسعود العالم شودري, أن الإبستمولوجيا التوحيدية تعني أن كل المعرفة بما في ذلك الاقتصادية تأتي من الوحي، وأن العلاقات بين الظواهر هي تكامل وتعاون (Choudhury, 2019, 2025) وفي ظلها، تبنى العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والأخلاقية كتعاون عضوي، مما يلغي فرضية "معدل الإحلال الحدي الصارم" ويجعل الأخلاق عاملا داخليا يقلل من تكاليف المعاملات (Moisseron et al., 2015), وهي تعتمد على ثلاثة أسس: أنطولوجي (الواقع كجزء من الخلق الإلهي) ، إبستمولوجي (المعرفة من الوحي والعقل) ، وأكسيولوجي (المقاصد كهدف للفعل الاقتصادي) (Chapra, 2008 ; Sari et al. , 2026)

3.1. الاستخلاف وعمارة الأرض

تعيد فلسفة الاستخلاف (Vicegerency) توضيح فكرة الملكية والإنتاج في الاقتصاد الكلي فالإنسان ليس مالكا كاملا للموارد، بل هو مستخلف فيها، مما يعني أن حقوق الملكية في الإسلام مشروطة ومحددة بالمصلحة العامة والمسؤولية الاجتماعية, (Naqvi, 1981) من منظور الاقتصاد الكلي، تؤثر هذه الفلسفة بشكل مباشر على دالة الاستثمار والإنتاج الكلي عبر اتجاهين رئيسيين:

الاتجاه التحفيزي: اعتبار العمل وإعمار الأرض واجبا دينيا يدفع الفاعل الاقتصادي نحو الاستخدام الأمثل والشامل للموارد المتاحة، والابتعاد عن الاكتناز والتعطيل, وقد أكد محمد توفيق نورزاي على أهمية تحقيق التوازن بين التنمية المادية والتحسين الروحي، حيث تصبح إعمار الأرض هدفا أعلى وليست مجرد وسيلة للربح. (Noorzai, 2024)

الاتجاه المعياري لترشيد الاستهلاك: وضع قيود واضحة تمنع الاستهلاك الباذخ والهدر، مما يوجه المدخرات الوطنية نحو الاستثمارات الحقيقية بدلا من الأدوات المالية الوهمية المتعلقة بالمضاربات المحرمة, وقد أشارت دراسة يولينار سيافيتري ونايسيلا يانتي (Syafitri & Yanti, 2025) إلى أن القيم الأخلاقية هي الأساس المعرفي والقيمي للاقتصاد الإسلامي، وليست مجرد عناصر زينة تكميلية.

3.1.3 مقاصد الشريعة كمرجعية غائية

تمثل مقاصد الشريعة الخمسة الأساسية (حفظ الدين، النفس، العقل، النسل، المال) الإطار الغائي الذي يحدد اتجاه السياسات الاقتصادية الكلية, في النماذج التقليدية، يمثل الناتج المحلي الإجمالي (GDP) المعيار الوحيد للأداء والرفاه، بينما تعمل مقاصد الشريعة كمرجعية غائية متعددة تخضع النمو المادي لمعايير حماية الإنسان وبيئته واستدامته الأخلاقية والروحية.(Khairunnisa et al., 2026)

وقد طبق عمر شابرا (Chapra, 2008, p. 35) هذه الرؤية من خلال ربط التنمية الاقتصادية بمقاصد الشريعة، مقترحاً نموذجاً تنموياً يضع حفظ الدين والنفس والعقل والنسل والمال كغايات أساسية للسياسة الاقتصادية. كما صمم مولانا أفناديتو (Afnandito, 2025,) إطاراً معرفياً للتنمية المستدامة يقوم على حفظ الضروريات الخمس، وصاغ نموذجاً للسياسات الكلية يستبدل النماذج المرتكزة على النمو المادي المجرد بنماذج أكثر شمولية تجمع العدالة والمنفعة العامة كأهداف استراتيجية قابلة للقياس. إن تحويل المقاصد إلى مرجعية عملية يعني صياغة دالات هدف (Objective Functions) للسياسة المالية والنقدية تسعى إلى تعظيم هذه الضروريات الخمس معاً وبشكل متوازن، وليس تعظيم التراكم الرأسمالي المجرد .(Alavi , 2024)

3.2 إعادة تعريف المفاهيم الاقتصادية الكلية الأساسية

يتطلب الإطار قطيعة إبستمولوجية مع المفاهيم النيوكلاسيكية وإعادة صياغتها وفقا للإسلام.

3.2.1 الفاعل الاقتصادي الإسلامي (Homo Islamicus)

يرفض الإطار Homo Economicus ويؤسس Homo Islamicus كفاعل عقلاني يمتاز بعقلانية متعددة الأبعاد ويتصف بخمس خصائص: التوازن بين المصلحة والمسؤولية ، الالتزام بالقيم الأخلاقية ، الوعي بالأهداف السامية ، المشاركة في المخاطر والالتزام بالإنفاق الخيري. (Noorzai, 2024 ; Naqvi, 1981; Naeem & Haq, 2025)

3.2.2 الرفاه الشامل (الفلاح)

يقدم الاقتصاد الإسلامي الفلاح كبديل للرفاهية النفعية، وهو توازن بين الإنجاز المادي والهدوء الروحي والعدالة, وقد عمل هشام قادر على نموذج يجمع بين الرؤية التوحيدية وفلسفة السعادة ومقاصد الشريعة في خمس ضروريات. (Kader, 2021)

3.2.3 الكفاءة التوزيعية والعدالة التوازنية

ترفض النظرية النيوكلاسيكية معيار "كفاءة باريتو" الذي يفرّق بين الكفاءة والتوزيع، وتقدم "العدالة التوازنية" المستوحاة من العَدْل والميزان، حيث تصبح الكفاءة غير ممكنة التحقيق دون عدالة توزيعية تضمن حد الكفاية للجميع (Qurrata , 2025).

3.3 آليات تحويل القيم والمؤسسات إلى "متغيرات داخلية"

3.3.1 نموذج IIE: التفاعل، التكامل، التطور

يمثل نموذج IIE (التفاعل، التكامل، التطور) الآلية المتغيرة التي تعمل من خلالها الإبستمولوجيا التوحيدية في الأنظمة الاجتماعية والاقتصادية. وقد طور مسعود العالم شودري هذا النموذج لوصف العملية المستمرة لتعلم المعرفة، حيث تُفهم المتغيرات الاقتصادية على أنها مترابطة بشكل طبيعي، وتتطور من خلال عملية تعلم مستمرة ومتغيرة. (Choudhury, 2025)

التفاعل (Interaction): يشير إلى العلاقات المتبادلة بين المتغيرات الاقتصادية والأخلاقية والمؤسسية. وقد أوضح مسعود العالم شودري أن التفاعل المستمر بين المتغيرات هو الذي يبني ما يسمى بـالداخلية الأخلاقية (Ethical Endogeneity) في النماذج الكلية, وقد تم تعريف هذه العملية بأنهاعملية شورية أوعملية تفاعلية تكاملية تطورية (IIE-learning process) تشكل جوهر منهجية السببية الدائرية (Choudhury,2024, 2025).

التكامل (Integration): يشير إلى جمع المتغيرات المختلفة في كيان شامل، حيث لا يمكن فهم أي متغير بمعزل عن الآخرين, وقد طبق مسعود العالم شودري هذا المبدأ في دراسته حول "النموذج التوحيدي العضوي للشريعة. (Choudhury, 2022)

التطور (Evolution): يشير إلى الحركة المستمرة للنظام، حيث تتطور العلاقات بين المتغيرات من خلال عملية تعلم دائمة .

3.3.2 آلية التأثير السلوكي المباشر للقيم

تعمل القيم الأخلاقية كمحددات لمعلمات السلوك في الطلب والعرض الكليين على ثلاثة مستويات:

1. دالة المنفعة (Utility Function): عبارة عن عالقة رياضية بين متغير تابع هو المنفعة الكلية وعدد من المتغيرات المستقلة، أهمها كميات السلع المختلفة التي يقوم الشخص باستهالكها.

$U = f(C,E,S)$

حيث:

U: مستوى المنفعة الكلية للفرد أو المجتمع.

C: الاستهلاك (السلع والخدمات المادية).

E: البعد الأخلاقي (مثل العدالة، المسؤولية، الإيثار، القناعة).

S: البعد الاجتماعي (مثل التكافل، المشاركة، الصلة الاجتماعية).

2. دالة الإنتاج الكلي (Aggregate Production Function):

$Y= f(K,L,I,M)$

حيث:

Y: الناتج المحلي الإجمالي (أو الإنتاج الكلي).

K: رأس المال المادي (المعدات، الآلات، البنية التحتية).

L: العمالة (القوى العاملة والمهارات).

I: المؤسسات الإسلامية (مثل الزكاة، الوقف، الحوكمة الشرعية، نظام المشاركة).

M: الأخلاق والقيم (كالأمانة، الشفافية، تحريم الربا، تقاسم المخاطر).

3. دالة الاستقرار الكلي (Macroeconomic Stability Function): حيث تشمل العدالة والثقة.

S = f (Inf,Unemp,Growth,Justice,Trust)

حيث:

S: مؤشر الاستقرار الاقتصادي الكلي (يتضمن الاستقرار المالي والنقدي والاجتماعي).

Inf: معدل التضخم.

Unemp: معدل البطالة.

Growth: معدل النمو الاقتصادي.

Justice: مؤشر العدالة التوزيعية (مثل معامل جيني المعدل وفق الزكاة).

Trust: مستوى الثقة المؤسسية (بين الأفراد والمؤسسات والحكومة).

وقد أثبتت دراسة (Abdurrahman et al., 2025) أن هذه القيم "متغيرات تحليلية على المستوى الكلي" تؤثر إيجابياً في الاستدامة.

3.3.3 آلية التأثير المؤسسي الهيكلي

تتحول المؤسسات الإسلامية إلى معادلات بنيوية عبر أربع طرق: الزكاة كأداة اقتصادية كلية تعيد توزيع الدخل وتزيد الطلب , و الوقف كمصدر مستدام للخدمات العامة ، و تقاسم المخاطر كبديل للفائدة يحقق الاستقرار المالي، والحوكمة الشرعية لتعزيز الشفافية والثقة (Abdurrahman et al. , 2025 ; Akan, 2020).

3.4 النموذج التشغيلي الأولي

3.4.1 المتغيرات القابلة للقياس

المتغيرات الأخلاقية: مؤشر العدالة في التوزيع (معامل جيني المعدل)، مؤشر الشفافية، مؤشر المسؤولية الاجتماعية، مؤشر الثقة بالمؤسسات.

المتغيرات المؤسسية: حجم الزكاة/الناتج المحلي، حجم أصول الوقف/الناتج المحلي، نسبة عقود المشاركة، مؤشر جودة الحوكمة الشرعية.

المتغيرات الكلية: النمو، التضخم، البطالة، مؤشر الرفاهية العامة، مؤشر الاستقرار المالي.

3.4.2 جدول التشغيل (Operationalization Matrix)

لتوضيح كيفية تحويل المفاهيم الأخلاقية والمؤسسية إلى متغيرات قابلة للقياس، يقدم الجدول التالي مصفوفة التشغيل المقترحة:

جدول رقم (3) جدول التشغيل

المفهوم	التعريف الإجرائي	المؤشر المقترح	مستوى القياس	الأثر المتوقع
العدالة التوزيعية	درجة الإنصاف في توزيع الدخل	معامل جيني المعدل وفقاً للزكاة	كمي (نسبة)	سلبي (انخفاضه يعزز الاستقرار)
الشفافية المؤسسية	درجة الوضوح والإفصاح	مؤشر الشفافية	كمي (درجة)	إيجابي (يخفض تكاليف المعاملات)

المسؤولية الاجتماعية	التزام المؤسسات بمسؤولياتها	مؤشر المسؤولية الاجتماعية	كمي (درجة)	إيجابي (يعزز الثقة)
الثقة المؤسسية	درجة ثقة الجمهور	مؤشر الثقة المؤسسية	كمي (نسبة)	إيجابي (يعزز الاستثمار)
الزكاة	نسبة تحصيل الزكاة	حجم الزكاة / الناتج المحلي	كمي (نسبة)	إيجابي (يعزز العدالة والطلب)
الوقف	نسبة أصول الوقف	حجم أصول الوقف / الناتج المحلي	كمي (نسبة)	إيجابي (يدعم الاستثمار طويل الأجل)
تقاسم المخاطر	نسبة عقود المشاركة	عقود المشاركة / إجمالي التمويل	كمي (نسبة)	إيجابي (يعزز الاستقرار المالي)
الحوكمة الشرعية	جودة الامتثال الشرعي	مؤشر جودة الحوكمة الشرعية	كمي (درجة)	إيجابي (يعزز الثقة)

المصدر: إعداد الباحث

3.4.3 العلاقات الرياضية الأولية

1- معادلة النمو الاقتصادي:

Y= f (K,L,I,E,Z,W)

حيث:

Y: الناتج

K: رأس المال

L: العمالة

I: الاستثمار

E: الأخلاق

Z: الزكاة

W: الوقف

2- معادلة الاستقرار المالي:

FS=f (R,G,T,C)

حيث:

FS: الاستقرار

R: نسبة عقود المشاركة

G: الحوكمة الشرعية

T: الثقة

C: الشفافية

3- معادلة الرفاهية الشاملة:

WB = f (GDP,Justice,Health,Education,Spiritual)

حيث:

WB: الرفاه

GDP: نصيب الفرد

Justice: العدالة

Health: الصحة

Education: التعليم

Spiritual: البعد الروحي

هذه المعادلات وردت في البحث كصياغة أولية (أولية) تهدف إلى تمهيد الطريق للنمذجة القياسية المستقبلية، حيث تربط كل مفهوم أخلاقي أو مؤسسي بمؤشر اقتصادي قابل للقياس، تماشيا مع جدول التشغيل (Operationalization Matrix) الوارد في القسم 3.4.2

4. النموذج المفاهيمي المقترح

مقدمة

ينتقل هذا الفصل إلى مرحلة أكثر تطبيقية وتفصيلية تتمثل في بناء النموذج المفاهيمي الذي يربط بين مكونات الإطار الإبستمولوجي المقترح في إطار تحليلي متكامل , إن الانتقال من الإطار الإبستمولوجي إلى النموذج المفاهيمي يمثل خطوة جوهرية في مسار التشغيل المعرفي , حيث يتم تحويل العلاقات الفلسفية المجردة إلى مسارات سببية وديناميكية يمكن تمثيلها بيانيا ورياضيا، واختبارها في دراسات قياسية مستقبلية وقد أشارت الأدبيات الحديثة إلى أن بناء نماذج مفاهيمية في الاقتصاد الإسلامي يعد خطوة تأسيسية ضرورية لتجاوز الفجوة بين التنظير الفلسفي والتطبيق العملي. (Choudhury, 2020 ; Halimah, 2025 ; Hassan, & Choudhury, 2019)

4.1 المكونات الأربعة للنموذج المفاهيمي

يعتمد النموذج المفاهيمي المقترح على أربعة مكونات رئيسية مترابطة، تعكس البنية المعرفية للإطار الإبستمولوجي:

المكون الأول: الأسس المعرفية والقيمية, وتشمل الإبستمولوجيا التوحيدية التي تؤكد على وحدة المعرفة، ومقاصد الشريعة التي تحدد الأهداف الأساسية للفعل الاقتصادي، والقيم الأخلاقية مثل العدالة والمسؤولية والأمانة والشفافية (Syafitri & Yanti, 2025).

المكون الثاني: المؤسسات الاقتصادية الإسلامية (Islamic Economic Institutions) تتضمن مؤسسة الزكاة كوسيلة لإعادة توزيع الدخل وتعزيز الاستثمار (Naeem & Haq, 2025)، ومؤسسة الوقف كوسيلة لتراكم رأس المال الاجتماعي، ونظام تقاسم المخاطر كبديل لنظام الفائدة، والحوكمة الشرعية كإطار لضمان الالتزام الأخلاقي (Mahdiya et al. , 2026).

المكون الثالث: السلوك الاقتصادي للفاعلين (Economic Behavior of Agents) يتضمن سلوك الاستهلاك الذي يتأثر بالقناعة والمسؤولية الاجتماعية (Kader, 2021)، وسلوك الادخار والاستثمار الذي يميل نحو الاستثمار الحقيقي القائم على المشاركة في المخاطر ، وسلوك الإنتاج الذي يركز على الكفاءة والعدالة (Noorzai, 2024).

المكون الرابع: المخرجات الاقتصادية الكلية (Macroeconomic Outcomes) تتعلق بالنمو الاقتصادي بمعناه الشامل، والاستقرار الاقتصادي الذي يشمل الاستقرار المالي والنقدي، والعدالة التوزيعية التي تضمن حد الكفاية لجميع أفراد المجتمع، والرفاه الشامل (الفلاح) الذي يشمل الأبعاد المادية والروحية والاجتماعية . (Abdurrahman et al. , 2025).

4.2 الشكل المفاهيمي المقترح

يمكن تمثيل النموذج بيانياً على النحو التالي:

الشكل رقم (1) الاطار المفاهيمي المقترح للنظرية الاقتصادية الكلية الاسلامية

يوضح هذا المخطط البياني ثلاث خصائص رئيسية للنموذج المفاهيمي المقترح: التدرج السببي حيث ينتقل التأثير من الأسس المعرفية إلى المؤسسات، ثم إلى السلوك، ثم إلى المخرجات، التكامل العضوي حيث تتفاعل المكونات الأربعة في كل متكامل، والتغذية الراجعة حيث تعمل آلية التغذية الراجعة من المخرجات إلى الأسس المعرفية.

4.3 المسارات السببية وآليات التأثير

4.3.1 المسار المباشر: القيم ← السلوك ← المخرجات

تعمل القيم الأخلاقية (كالعدالة، والمسؤولية، والأمانة، والشفافية) كمحددات مباشرة لتشكيل معايير السلوك الاقتصادي, فعلى سبيل المثال يؤدي زيادة قيمة القناعة والمسؤولية الاجتماعية إلى تعديل الميل الحدي للاستهلاك (MPC)، مما يقلل من الإنفاق الترفي ويوجه الموارد نحو الادخار الاستثماري المستقر, كما أن التزام المستثمرين بقيم تحريم الربا وتقاسم المخاطر يغير بشكل بنيوي دالة الاستثمار الكلي، حيث يستبدل سعر

الفائدة الثابت بمعدل العائد المتوقع على الاستثمار الحقيقي, وقد أثبتت دراسة (Abdurrahman et al. , 2025) أن مبادئ الصدق، والعدالة، والأمانة، والمسؤولية الاجتماعية تؤثر إيجابياً على الاستدامة الاقتصادية الوطنية.

4.3.2 المسار المؤسسي: المؤسسات ← السلوك ← المخرجات

تتحول المؤسسات الإسلامية في هذا النموذج إلى معادلات بنيوية ملزمة تحكم حركة التدفقات النقدية والحقيقية في الاقتصاد الكلي, فالزكاة تؤثر في الاقتصاد الكلي من خلال إعادة توزيع الدخل وزيادة الطلب الكلي , والوقف يساهم في توفير تمويل مستدام للخدمات العامة وتشجيع الاستثمار طويل الأجل, ونظام تقاسم المخاطر يساهم في الاستقرار المالي من خلال تقليل تراكم الديون .(Qurrata et al. , 2025)

4.3.3 المسار الديناميكي: التغذية الراجعة والتطور

يمثل المسار الديناميكي آلية التغذية الراجعة التي تجعل النموذج قابلا للتطور المستمر, فتحقيق المخرجات الكلية (النمو العادل، والاستقرار، والرفاه) يعزز التماسك الاجتماعي والالتزام الأخلاقي، مما يغذي الأسس المعرفية ويعمقها في عملية تعلم مستمرة, وقد أشار مسعود العالم شوندري (Choudhury, 2014)إلى أن هذه الحلقة الديناميكية المتكاملة هي الجوهر الحقيقي لـ الداخلية الأخلاقية.

4.4 صياغة الفرضيات البحثية

بناء على النموذج المفاهيمي المقترح والمسارات السببية المحددة، يمكن صياغة مجموعة من الفرضيات القابلة للاختبار تجريبياً:

الفرضية الأولى: هناك علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين مستوى الالتزام بالقيم الأخلاقية الإسلامية (كالعدالة، والمسؤولية، والأمانة، والشفافية) وجودة أداء المؤسسات الاقتصادية الإسلامية.

الفرضية الثانية: هناك علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين تطبيق مقاصد الشريعة وفعالية المؤسسات الاقتصادية الإسلامية في تحقيق أهدافها التنموية.

الفرضية الثالثة: هناك أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية لنظام تقاسم المخاطر على الميل الحدي للاستثمار في القطاع الحقيقي.

الفرضية الرابعة: هناك أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية للزكاة على الميل الحدي للاستهلاك للفئات محدودة الدخل، وبالتالي على الطلب الكلي.

الفرضية الخامسة: هناك أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية لمؤسسة الوقف على جودة رأس المال البشري.

الفرضية السادسة: هناك أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية لجودة الحوكمة الشرعية على مستوى الثقة المؤسسية.

الفرضية السابعة: هناك أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية للسلوك الاستثماري القائم على المشاركة في المخاطر على الاستقرار المالي.

الفرضية الثامنة: هناك أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية للإنفاق الخيري (الزكاة والصدقات) على العدالة التوزيعية.

الفرضية التاسعة: هناك أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية للالتزام بالقيم الأخلاقية على النمو الاقتصادي المستدام.

الفرضية العاشرة: هناك علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين مؤشر الرفاه الشامل (الفلاح) ومستوى تطبيق مقاصد الشريعة.

الفرضية الحادية عشرة: هناك علاقة تغذية راجعة إيجابية بين تحقيق المخرجات الكلية ومستوى الالتزام بالقيم الأخلاقية والمؤسسية.

الفرضية الثانية عشرة: هناك أثر تفاعلي ذو دلالة إحصائية بين المتغيرات الأخلاقية والمؤسسية في تفسير التباين في المخرجات الاقتصادية

5. الخلاصة والتوصيات

5.1 خلاصة النتائج المعرفية والمفاهيمية للدراسة

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج المهمة التي تعيد تشكيل الفهم النظري للاقتصاد الكلي الإسلامي:

1- تجاوز مقاربة الهندسة العكسية

أثبتت الدراسة أن إنشاء نظرية اقتصادية إسلامية قوية ومقبولة عالميا لا يمكن أن يتحقق من خلال إسقاط فقهي سطحي على النماذج الغربية الجاهزة، بل يحتاج إلى بناء إبستمولوجي مستقل ينطلق من الرؤية المعرفية التوحيدية الشاملة, فقد أظهرت الدراسة أن معظم الجهد الأكاديمي والمؤسسي في الاقتصاد الإسلامي قام على تكييف الأدوات التقليدية مع المعايير الشرعية، بدلا من تطوير نموذج اقتصادي شامل يستند إلى

افتراضات معرفية مستقلة (Choudhury, 2025; Khan, 2014), وقد أكد أسعد زمان أن هذه المقاربة أدت إلى "تبعية منهجية" تمنع ظهور نظرية اقتصادية إسلامية أصيلة. (Zaman, 2012)

2- أصالة الداخلية الأخلاقية

برهنت الدراسة على أن الأخلاق والمؤسسات التوزيعية الإسلامية (مثل الزكاة والوقف) ليست قيودا خارجية تعيق الكفاءة، بل هي متغيرات داخلية بنيوية تسهم في تشكيل سلوك الفرد وتوجيه المسار الكلي نحو توازن اقتصادي واجتماعي متزامن, وقد أسس لهذا المبدأ مسعود العالم شودري (Choudhury, 2024) من خلال مفهوم الداخلية الأخلاقية ، حيث تصبح القيم الأخلاقية جزءاً من دوال المنفعة، والقيود الميزانية، ومعادلات السلوك الاقتصادي., وقد أثبتت دراسة (Abdurrahman et al. , 2025) أن مبادئ الصدق، والعدالة، والأمانة، والمسؤولية الاجتماعية لا تمثل مجرد قيم فردية بل هي "متغيرات تحليلية على المستوى الكلي".

3. تكامل الكفاءة والعدالة

خلص النموذج المفاهيمي المقترح إلى أن الكفاءة التخصيصية والعدالة التوزيعية في المنظور الإسلامي ليستا هدفين متعارضين، بل هما جانبين لعملة واحدة , فقد أثبتت دراسة قرة وآخرون (Qurrata et al. , 2025) أن الاقتصاد المؤسسي الإسلامي يدمج الالتزامات الأخلاقية داخل ثلاث وظائف رئيسية: تحديد حقوق الملكية، وتسهيل المعاملات، واستدامة التعاون المجتمعي.

4. توفير المسار الإجرائي للنمذجة

نجحت الدراسة في وضع خطة منهجية ورياضية واضحة تنقل الاقتصاد الإسلامي من نطاق التنظير الوصفي إلى مجال التشغيل القياسي والكمي, فقد قدمت الدراسة ثلاث آليات مرتبطة لتحويل القيم الأخلاقية والمؤسسية إلى متغيرات داخلية: آلية التأثير السلوكي المباشر للقيم، وآلية التأثير المؤسسي الهيكلي، وآلية التعلم التطوري والترابط الديناميكي (IIE) (Choudhury, 2014) كما قدمت جدول تشغيل يربط كل مفهوم أخلاقي أو مؤسسي بمؤشر اقتصادي يمكن قياسه.

5.2 التوصيات الموجهة لصناع السياسات الاقتصادية

1- إعادة هيكلة السياسات التوزيعية

ضرورة دمج مؤسستي الزكاة والوقف ضمن الخطط التنموية الشاملة كأدوات مالية ومؤسسية مستقلة تساهم في علاج الفقر، وتحقيق التوازن الاجتماعي، وتمويل القطاعات الحيوية غير الربحية, وقد أظهرت الدراسات الحديثة أن الزكاة تعمل كمثبت اقتصادي كلي على المدى القصير من خلال زيادة القوة الشرائية للفقراء، وتخفيف الاستهلاك، وتعزيز الطلب الكلي.

2- تحفيز أدوات التمويل القائم على المشاركة

إصلاح البيئة القانونية والتنظيمية للقطاع المالي لتشجيع أساليب التمويل والاستثمار التي تعتمد على تقاسم المخاطر, وقد أظهرت دراسة (Mujib et al., 2026) أن التوازن الاقتصادي الكلي يمكن تحقيقه دون الاعتماد على أسعار الفائدة، حيث يحل معدل المشاركة في الأرباح (π) محل سعر الفائدة كمحدد رئيسي للاستثمار والطلب على النقود.

3- تبني مؤشرات الرفاه الشامل

دعوة الخطط التنموية الوطنية إلى عدم الاكتفاء بمؤشر الناتج المحلي الإجمالي (GDP) المادي كمقياس وحيد للنجاح الاقتصادي، وتبني مؤشرات مركبة تعكس الرفاه الإنساني الشامل، والتوازن البيئي، والعدالة الاجتماعية، والامتثال القيمي والأخلاقي (Kader, 2021).

4- تحسين مؤشرات الحوكمة والمؤسسات

تحسين مؤشرات الحوكمة (مكافحة الفساد، وفعالية الحكومة، والاستقرار السياسي، وجودة التشريعات، وسيادة القانون) كوسيلة لتعزيز فعالية الأدوات المالية الإسلامية وتحقيق النمو الاقتصادي المستدام.

5.3 التوصيات الموجهة للمؤسسات الأكاديمية والباحثين

1. تطوير المناهج التعليمية

إعادة النظر في برامج الاقتصاد الإسلامي في الجامعات، والتركيز على تدريس الأبعاد المعرفية المستقلة، وربطها بأحدث التطورات في الاقتصاد المؤسسي، والسلوكي، والأخلاقي المعاصر.

2. التركيز على النمذجة القياسية والكمية

توجيه طلبة الدراسات العليا والباحثين نحو تبني الأجندة البحثية المقترحة في الفصل الرابع، وخاصة استخدام النمذجة القياسية المتقدمة (DSGE, ABM) لاختبار الفرضيات النظرية.

3. تعزيز البحث البيني والمشترك

تشجيع إقامة مشاريع بحثية مشتركة تجمع بين علماء الاقتصاد القياسي، والمتخصصين في الشريعة وأصول الفقه، وخبراء علم الاجتماع والمؤسسات، بهدف صياغة مؤشرات كمية دقيقة ومو ثوقة للمتغيرات الأخلاقية والمؤسسية الإسلامية.

4. تعزيز الصلة بالنقاشات العالمية

تعزيز الصلة بين بحوث الاقتصاد الإسلامي والنقاشات العالمية في الاقتصاد الأخلاقي والمؤسسي، لتجاوز العزلة المعرفية التي تعاني منها الدراسات في هذا المجال

قائمة المراجع

Abdurrahman, S., Kurnia, S., Widayanti, Nurdiana, F., & Basofitrah, A. (2025). Islamic business ethics and national economic sustainability: A macroeconomic analysis of the Indonesian landscape. HARAMAIN: Jurnal Manajemen Bisnis, 4 (9), 45-62. https://doi.org/10.66931/jmb-49

Afnandito, M. (2025). From Maqāṣid Shariah to policy: An epistemological framework for ethical, holistic, and sustainable Islamic economic development. El-Qish: Journal of Islamic Economics, 5 (2), 110-128. https://doi.org/10.33830/elqish.v5i2.13308.2025

Akan, T. (2020). Understanding the sustainability of Islamic economics versus Neo-Classical and Keynesian models. Islamic Perspective for Sustainable Financial System, 15-38. https://doi.org/10.26650/b/ss10.2020.017.02

Akerlof, G. A., & Kranton, R. E. (2000). Economics and identity. Quarterly Journal of Economics, 115 (3), 715-753. https://doi.org/10.1162/003355300554881

Alavi, T. (2024). Macro indicators in the engineering of the Islamic financial system. *Kom.*, 13 (3), 25–54. https://doi.org/10.5937/kom2403025A

Al-Jarhi, M. A. (2017). An economic theory of Islamic finance. Journal of King Abdulaziz University: Islamic Economics, 30 (1), 3-44.

Al-Jarhi, M. A. (2020). The Islamic macroeconomic model: How to apply it. In Routledge Handbook of Islamic Economics (pp. 40-55). Routledge.

Amaroh, S., & Masturin, M. (2018). The determinants of Maqasid Shariah based performance of Islamic banks in Indonesia. IQTISHADIA: Jurnal Kajian Ekonomi dan Bisnis Islam, 11 (2), 169–188. https://doi.org/10.21043/iqtishadia.v11i2.3961

Ascarya. (2022). The role of Islamic social finance during Covid-19 pandemic in Indonesia's economic recovery. *International Journal of Islamic and Middle Eastern Finance and Management*, 15 (2), 386–405. https://doi.org/10.1108/IMEFM-07-2020-0351

Asutay, M. (2007). A political economy approach to Islamic economics: Systemic understanding for an alternative economic system. Kyoto Bulletin of Islamic Area Studies, 1 (2), 3-18.

Asutay, M. (2012). Conceptualising and locating the social failure of Islamic finance: Aspirations of Islamic moral economy vs the realities of Islamic finance. Asian and African Area Studies, 11 (2), 93-113.

Aydin, N. (2013). Redefining Islamic economics as a new economic paradigm. *Islamic Economic Studies*, 21, 1-34.

Azmat, S., & Subhan, M. (2021). Ethical foundations of the Islamic financial industry. Journal of Business Ethics, 180 (2), 195-208. https://doi.org/10.1007/s10551-021-04882-5

Bowles, S. (2016). The moral economy: Why good incentives are no substitute for good citizens. Yale University Press.

Chapra, M. U. (2000). The future of economics: An Islamic perspective. The Islamic Foundation.

Chapra, M. U. (2008). The Islamic vision of development in the light of Maqasid al-Shariah. Islamic Research and Training Institute (IRTI), Islamic Development Bank. https://doi.org/10.13140/RG.2.1.4188.5047

Choudhury, M. A. (2011). Islamic economics and finance: An epistemological inquiry. Emerald Group Publishing.

Choudhury, M. A. (2014). Islamic political economy: An epistemological approach. Social Epistemology, 28 (1), 25-45.

Choudhury, M. A. (2019). The Tawhidi methodological worldview: A transdisciplinary study of Islamic economics. Springer.

Choudhury, M. A. (2020). *Islamic economics as mesoscience: A new paradigm of knowledge*. Springer. https://doi.org/10.1007/978-981-15-6054-5.

Choudhury, M. A. (2022). The Tawhidi organic model of the Shari'ah and its socio-scientific applications. Islamic Economic Studies, 29 (2), 83-101. https://doi.org/10.1108/IES-07-2021-0025

Choudhury, M. A. (2024). Conceptual properties of Islamic economic modeling: Complexity, nonlinearity, and endogeneity in epistemological perspectives. Jurnal Ilmu Ekonomi dan Bisnis Islam, 6 (1), 30-36. https://doi.org/10.24239/jiebi.v6i1.266.30-36

Choudhury, M. A. (2025). A theory of ethical endogeneity in socioeconomic development: A mathematical exploration. In Islamic Epistemics and Socioeconomics (pp. 51-68). Springer. https://doi.org/10.1007/978-981-96-4644-9_4

Choudhury, M. A. (2025). Many years after: Evaluating the theory and application of Islamic economics. In Islamic Epistemics and Socioeconomics (pp. 69-86). Springer.

Choudhury, M. A. (2025). Strengthening the Islamic social pillar. In Islamic Epistemics and Socioeconomics. Springer.

Çizakça, M. (2011). Islamic capitalism and finance: Origins, evolution and the future. Edward Elgar.

Colander, D., Howitt, P., Kirman, A., Leijonhufvud, A., & Mehrling, P. (2008). Beyond DSGE models: Toward an empirically based macroeconomics. American Economic Review, 98 (2), 236-240. https://doi.org/10.1257/aer.98.2.236

Dahani, K., & Aboulaich, R. (2018). Dynamic stochastic general equilibrium model for the Islamic economy. *Investment Management and Financial Innovations*, 15 (3), 370–382. https://doi.org/10.21511/imfi.15(3).2018.30

El-Mesawi, M. T., & Ahmed, H. (2022). The epistemological crisis of Islamic economics and finance: A critical assessment. International Journal of Ethics and Systems, 38 (4), 654-675. https://doi.org/10.1108/IJOES-10-2021-0196

Fadhilla, O. N., & Zaenuri, W. (2025). The role of zakat and waqf in macroeconomic stability in Muslim countries: A qualitative literature analysis. *Electronic Journal of Education, Social Economics and Technology*, 6 (2). https://doi.org/10.33122/ejeset.v6i2.1298

Fehr, E., & Schmidt, K. M. (1999). A theory of fairness, competition, and cooperation. Quarterly Journal of Economics, 114 (3), 817-868.

Furqani, H., Adnan, G., & Mulyany, R. (2020). Ethics in Islamic economics: Microfoundations for an ethical endogeneity. International Journal of Ethics and Systems, 36 (4), 449-463. https://doi.org/10.1108/IJOES-03-2020-0032

Halimah, N. (2025). Philosophical foundations of Islamic economics: The formation of Islamic economics from the perspectives of epistemology, ontology, and axiology. IJIEF: Indonesian Journal of Islamic Economics and Finance, 8 (1), 235-250. https://doi.org/10.35719/ijief.v8i1.2376

Hassan, A., & Choudhury, M. A. (2019). Islamic Economics. Theory and Practice. Routledge. https://doi.org/10.4324/9780429432088

https://www.routledge.com/The-End-of-Value-Free-Economics/Putnam-Walsh/p/book/9780415665162-1

https://www.wiley.com/en-us/On+Ethics+and+Economics-p-9780631164016

Kader, H. (2021). Human well-being, morality and the economy: An Islamic perspective. Islamic Economic Studies, 22 (2), 102-123. Emerald Publishing Limited. https://doi.org/10.1108/ies-07-2020-0026

Khairunnisa, D., Nurjannah, S., & Nurjannah, S. N. (2026). Maqashid Syariah: The main pillar in facing the global economic crisis. International Conference on Islamic Economics Studies (ICIES), 5 (1), 47-51. https://conferences.uinsaid.ac.id/icies/paper/view/475

Khan, M. A. (2014). What is wrong with Islamic economics? Analysing the present state and future agenda. Edward Elgar , 528 pp.

Khan, T., & Syed, A. (2022). Integrating ethical and institutional variables in Islamic macroeconomic modelling: A Tawhidi approach. International Journal of Islamic and Middle Eastern Finance and Management,15 (3), 512-532.

Korkut, C. (2025). Are Islamicity Indices Islamic?: A comprehensive evaluation of Islamicity Indices. *Uluslararası İslam Ekonomisi ve Finansı Araştırmaları Dergisi (International Journal of Islamic Economics and Finance Studies)*, 11 (2), 229–254. https://doi.org/10.54427/ijisef.1647657

Kuran, T. (2004). Islam and mammon: The economic predicaments of Islamism. Princeton University Press.

Kuran, T. (2011). The long divergence: How Islamic law held back the Middle East. Princeton University Press.

Kurniawan, A. R., & Prawiranegara, S. (2025). Islamic business ethics as the foundation of sharia good corporate governance for sustainability. *SSRN*. https://doi.org/10.2139/ssrn.5774705

Lawson, T. (1997). Economics and reality. Routledge.

Mahdiya, I., Wahab, A., & Afdhali, M. H. (2026). Bridging monetary policy and the real sector: A conceptual model in Islamic economics. Indonesian Journal of Islamic Economics Research, 8 (1), 81-103. https://doi.org/10.18326/ijier.v8i1.6622

Mir-Moezi, S. H. (2022). Epistemological foundations of Islamic economic knowledge "value of recognition". *Journal of Iran's Economic Essays*, 19 (38), 59-91. https://doi.org/10.30471/iee.2023.9413.2338

Moisseron, J.-Y., Moschetto, B.-L., & Teulon, F. (2015). Islamic finance: A review of the literature. *International Business & Economics Research Journal (IBER)*, 14(5), 745. https://doi.org/10.19030/iber.v14i5.9375

Mujib, A., Rahmatullah, R., Wahyudi, K., Makraja, F., & Ummah, M. F. I. (2026). A macroeconomic framework without interest: IS–LM dynamics in Islamic economics. *Ulul Albab: Jurnal Studi dan Penelitian Hukum Islam*, 9 (2), 212-230. https://doi.org/10.30659/jua.v9i2.46554

Naeem, A., & Haq, A. U. (2025). Comparative analysis of Islamic and conventional economic, banking and microfinance system. Journal of Asian Development Studies, 14 (2), 1244-1256. https://doi.org/10.62345/jads.2025.14.2.98

Naqvi, S. N. H. (1981). Ethics and economics: An Islamic synthesis. The Islamic Foundation.

Naqvi, S. N. H. (1994). Islam, economics, and society. Kegan Paul International.

Noorzai, M. T. (2024). Why a distinct Islamic economic development model is necessary: Foundations and framework of Islamic moral economy in light of Islamic ontology. Akademik Tarih ve Dusunce Dergisi, 11 (4), 825-840. https://doi.org/10.46868/atdd.2024.839

North, D. C. (1990). Institutions, institutional change and economic performance. Cambridge University Press.

Putnam, H., & Walsh, V. (2012). The end of value-free economics. Routledge

Qurrata, V., Shafiai, M. H. M., Wahid, H., Almaamun, S., & Ismail, A. G. (2025). Institutional economics from Islamic perspective: With special reference to Waqf. SAGE Open, 15 (4), 139-152. https://doi.org/10.1177/21582440251397178

Sari, J. M., Sumaiyah, S., Dastiana, F., & Novia, A. (2026). The nature of science in Islamic economic philosophy: An ontological, epistemological, and axiological analysis. Journal of Islamic Thought and Philosophy, 5 (2), 257-278. https://doi.org/10.15642/jitp.2026.5.2.257-278

Sen, A. (1987). On ethics and economics. Blackwell Publishing.

Shaikh, S. A. (2018). Towards a macroeconomic model with Islamic moral economy foundations. ISRA International Journal of Islamic Finance, 10 (2), 248-261.

Shaikh, S. A. (2021). Towards an Islamic macroeconomic model with endogenous ethics and institutions. Journal of King Abdulaziz University: Islamic Economics, 34 (1), 3-27.

Stiglitz, J. E. (2018). Where modern macroeconomics went wrong. Oxford Review of Economic Policy, 34 (1-2), 70-106. https://doi.org/10.1093/oxrep/grx057

Syafitri, Y. D., & Yanti, N. S. (2025). Ethical values in Islamic economics: A conceptual and literature-based analysis. SHACRAL: Shari'ah Economics Review Journal , 2 (2), 332-348. https://doi.org/10.62952/shacral.v2i2.58

Williamson, O. E. (2000). The new institutional economics: Taking stock, looking ahead. Journal of Economic Literature, 38 (3), 595-613. https://www.jstor.org/stable/2565421

Yılmaz, İ. (2026). Exploring the foundations of Islamic moral economy: A return to substantive morality. International Journal of Ethics and Systems, 42 (3), 756-778 . https://doi.org/10.1108/ijoes-03-2024-0085

Zaman, A. (2012). Crisis in Islamic economics: Diagnosis and prescriptions. *Journal of King Abdulaziz University: Islamic Economics*, 25 (1), 143-166. https://doi.org/10.4197/Islec.25-1.6

Zaman, A. (2015). Re-defining Islamic economics. Journal of King Abdulaziz University: Islamic Economics, 28 (2) 247-205